الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٩٠**

الخميس، ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ١٩ و ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار

(أ) **المحيطات وقانون البحار**

مشروع القرار (A/71/L.74)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شهد مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الشهر الماضي الطاقات الاستثنائية لمؤتمر المحيطات. فقد اجتمع آلاف المشاركين من جميع أوساط العلوم والمجتمع المدني والحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص لتدشين حركة عالمية، دعماً للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة – ذلك الهدف المتعلق بالمحيطات. وقد تم رفع الوعي العالمي بشأن مشاكل المحيطات بحيث لا يمكن لأحد بعد الآن القول بأنه لا يدرك مدى الاضطراب الذي سببناه للمحيطات. ومن خلال الحلول والإجراءات التصحيحية الكثيرة التي حددها المؤتمر، تحقق الإنجاز الكبير في شكل نقطة التحول المنشودة منذ فترة طويلة، متمثلة في استعادة البشرية لعلاقة الاحترام والتوازن مع المحيطات.

وجاء المؤتمر بمثابة تأكيد على أننا يساورنا بالغ القلق إزاء آثار النشاط البشري على بيئتنا المشتركة. وكان بمثابة دليل آخر على أن أغلبية البشرية والحكومات التي تقودنا ما زالوا متحدين وراء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن المناخ، وأننا مصممون على تنفيذهما تنفيذاً صادقاً بإخلاص من أجل الأساس الذي يمدُّنا بأسباب الحياة.

وأسفر مؤتمر المحيطات عن ثلاث نتائج رئيسية طموحة. أولاً، لم تبخل جلسات الحوار السبع بشأن إقامة شراكات علينا بأي تفاصيل في إبلاغنا بحقيقة الحالة الراهنة للمحيطات من خلال تقديم أفضل الأدلة العلمية المتاحة. وأجاب المشاركون في الحوار من خلال طرح حلول فعالة لتلك المشاكل. وقد تلقفنا تلك الحلول.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ثانياً، تم تقديم حوالي ١ ٤٠٠ التزام طوعي من جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة، تُبين فيها هذه الجهات التدابير العلاجية العملية التي ستتخذها لتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً، اعتمد المؤتمر وثيقة ”محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل“ المعروضة علينا اليوم. وبموجب ذلك النداء للعمل، تعيد الحكومات تأكيد التزامها بحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. وقد أبرزنا الإجراءات اللازمة لتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وأطلقنا دعوة قوية لمتابعة تنفيذ التزاماتنا المتعلقة بالمحيطات كما ينبغي.

وتشكل هذه النتائج الثلاث مجتمعة خطة عمل هائلة لنا جميعاً يتعين علينا تنفيذها من أجل ضمان النجاح في تنفيذ الهدف المتعلق بالمحيطات. وفيما نمضي قدماً معاً في هذه المهمة الكبيرة، تُقوينا الطاقة والموارد العالمية المتأتية من مؤتمر المحيطات. وعندما يتعلق الأمر بالمحيطات، لا يوجد هم ونحن، ولا فرق بين القطاعين العام والخاص، ولا بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب. فالمحيط يوحدنا. إنه التراث المشترك للبشرية ومنزلنا الأخير.

وفي تطور يستحق الترحيب خلال المؤتمر، عرضت كينيا والبرتغال استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات في عام ٢٠٢٠، ليكون اللحظة الهامة التالية لتقييم وتعديل مسيرتنا صوب التنفيذ الكامل للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة قبل حلول الموعد المقرر لتحقيق غايات هذا الهدف في عام ٢٠٣٠.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وأهنئ حكومتي السويد وفيجي، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمؤتمر؛ والأمين العام للمؤتمر، السيد وو هونغبو. والمستشار الخاص للرئيسين المشاركين، السيد سيربا سواريس؛ ومنظومة الأمم المتحدة، التي دعمتهم جميعاً بكل باقتدار؛ وجميع الذين جعلوا هذا المؤتمر ناجحاً. وأود أن أتقدم بشكر خاص إلى الممثل الدائم للبرتغال والممثل الدائم لسنغافورة، اللذين قاما بأدوار أساسية في وضع الصيغة النهائية لوثيقة نداء للعمل، التي عُرضت هنا في هذا الصباح على الجمعية العامة لاعتمادها.

ومن خلال مؤتمر المحيطات، بدأنا حقا في عملية عكس اتجاه دورة التدهور التي جلبها النشاط البشري على المحيطات. وباعتماد وثيقة نداء للعمل اليوم، فإننا نشير إلى تصميمنا على الحفاظ على الزخم الذي ولده مؤتمر المحيطات. ومن هنا، يجب أن ننتقل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، حيث ستُناقش هذه النتائج بمزيد من التفصيل في الأسبوع المقبل. ونحن نمضي قدماً بعزيمة لا تلين، وهو أمر مطلوب منا، لتحقيق غايات الهدف ١٤. ويجب أن نستعيد علاقة الاحترام والتوازن بين البشرية والمحيطات.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/71/L.74، المعنون ”محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.74؟

اعتُمد مشروع القرار A/71/L.74 (القرار ٣١٢/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن التعليلات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم.

السيد دونيفالو (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان مقتضب عقب اعتماد وثيقة نداء للعمل. وإذ أدلي بهذا البيان، فإنني أؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لجزر سليمان باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

يثني وفد بلدي على الجمعية العامة لاعتمادها بتوافق الآراء النداء للعمل الصادر عن مؤتمر المحيطات. إن هذا الإعلان السياسي هو نتيجة هامة لمؤتمر المحيطات الرفيع المستوى الذي

عقدته الأمم المتحدة. وهو يمثل التزاماً سياسياً لقادتنا بالتنفيذ الكامل للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ويحدد للمجتمع الدولي الإجراءات اللازم اتخاذها لتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

وبهذه الوثيقة أصبحت في أيدينا الولاية السياسية وخارطة الطريق لتحديد مختلف الغايات في إطار الهدف المتعلق بالمحيطات.

كما يمثل اعتماد النداء للعمل اليوم خطوة هامة إلى الأمام للبشرية جمعاء في الحفاظ على النظام الإيكولوجي لكوكبنا. وإلى جانب الآلاف من الالتزامات الطوعية المعلنة، قطعنا شوطاً لا بأس به لاستعادة صحة المحيطات، وبالتالي، زيادة فرص بقاء البشرية وكسبها معيشتها في الأمدين الفوري والبعيد.

وبوصف رئيس وزراء فيجي رئيساً مشاركاً في مؤتمر المحيطات، إلى جانب نائب رئيس وزراء السويد، فقد سرّه حقاً ارتفاع مستوى التواصل والمشاركة النشطة في المؤتمر من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المشاركين من غير الدول. ولذلك، يود وفد بلدي أن يكرر عبارات التقدير التي صدرت عن رئيس وزرائنا إلى جميع الوفود والجهات المعنية على الروح البالغة الإيجابية والبنّاءة التي أجري بها عملنا خلال السنة الماضية لتمكيننا من تحقيق هذه النتائج العظيمة. ونود أيضاً أن نشكر الميسّرين لوثيقة النداء للعمل، الممثلين الدائمين لسنغافورة والبرتغال، على جهودهما الممتازة الرامية إلى الوفاء بولايات القرار بشأن الطرائق لعقد المؤتمر (القرار ٣٠٣/٧٠). فقد ساعدانا على الخروج بما هو في الواقع إعلان بتوافق الآراء موجز ومركز ومتفق عليه بين الحكومات لدعم تنفيذ الهدف ١٤.

أما رئيسا المؤتمر، فيعربان أيضاً عن تقديرهما للدعم القيّم من منظومة الأمم المتحدة والفريق الاستشاري خلال السنة الماضية. وبطبيعة الحال، فاضطلاع الرئيسين المشاركين بالمسؤولية عن المؤتمر ما كان ليُكلل بالنجاح لولا فريق الأمانة العامة الذي يعمل بسلاسة وتماسك ودعم. ولذلك نود أن ننقل شكر حكومتنا الخاص إلى موظفي الأمانة العامة على كل التوجيه والدعم المقدمين طوال الوقت.

وأودّ أن أدلي بنقطة نهائية. أشار الرئيسان خلال اختتام مؤتمر المحيطات إلى أن عملنا فيما يتعلق بتنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤ قد بدأ للتو، ونكرر هنا هذه المشاعر،ولذا نرحّب باعتماد الجمعية العامة وثيقة النداء للعمل اليوم. وفي ذلك الصدد، نرحّب أيضاً بإعلاني حكومتي كينيا والبرتغال عن رغبتهما في استضافة المؤتمر القادم للمحيطات، فيما نمضي قدماً في التنفيذ الكامل للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي الأجل القريب، نتطلع إلى متابعة واستعراض التقدم المحرز في عملنا بشأن الهدف ١٤ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في وقت لاحق من هذا الشهر وفي الدورات المقبلة.

السيد سيسيلو (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا شرحاً للموقف بعد اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات النداء للعمل (القرار ٣١٢/٧١) باسم ١٢ من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

في البداية، أود أن أقدم تهانينا وخالص شكرنا لرئيسي مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات، رئيس وزراء فيجي ونائب رئيس وزراء السويد، وكذلك الميسرين للمشاورات بشأن النداء للعمل، الممثلين الدائمين لسنغافورة والبرتغال.

يمثل النداء للعمل إنجازاً هاماً بالنسبة لنا جميعاً، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما قلنا مراراً وتكراراً طوال العملية، وأغتنم هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى، أن أكثر من ٩٨ في المائة من مجموعتنا الجغرافية يتألف من محيطات. ولذلك فإن المحيطات أساس لا غنى عنه لتنميتنا المستدامة ولوجودنا في حد ذاته. ونظراً لأهمية المحيطات بالنسبة إلى جزرنا، يسعدنا أن يتضمن النداء للعمل إشارات مناسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. كما نشعر بالارتياح إزاء المستوى

الطموح الذي تجسّده هذه الوثيقة. وفيما التهديدات المتزايدة لصحة محيطاتنا تصل إلى النقطة الحرجة، ما كانت الإجراءات التي تعهّد قادة العالم باتخاذها لتأتي في وقت أفضل من هذا.

وعلاوة على ذلك، ونظراً لتزايد تأثير تغير المناخ على المحيطات، نرحّب بالاعتراف الوارد في النداء للعمل بأهمية اتفاق باريس لكفالة الصحة والإنتاجية والمرونة لمحيطاتنا. إلا أننا نؤكد أن هذا النداء للعمل حافز، لا نتيجة، لعملنا. وإلى جانب ١ ٤٠٠ من الالتزامات الطوعية المقطوعة في مؤتمر المحيطات، يجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة أن لا تضيع الطموحات السياسية التي تمثلها. إن هذه اللحظة هي نقطة الانطلاق لضمان أن نتحرك صوب التنفيذ الكامل وفي حينه للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ونحن نتطلع إلى متابعة واستعراض التقدم الذي يُحرزه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في وقت لاحق من هذا الشهر. وعلاوة على ذلك، نرحب بالتزام كينيا والبرتغال لاستضافة مؤتمر ناجح للمحيطات.

السيدة بيرس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣١٢/٧١، الذي يؤيد الوثيقة الختامية المعتمدة للنداء للعمل في ختام مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، المعقود في ٩ حزيران/يونيه. وبقيامنا بذلك، فإننا نؤكد من جديد على البيانات والتوضيحات التي قدمها السفير بولتن في اعتماد النداء للعمل ونشدد على أن الولايات المتحدة لا تؤيد الإشارة إلى نقل التكنولوجيا في الفقرة ١٢ وتنأى بنفسها عن صيغة الفقرة الفرعية (ع) من الفقرة ١٣ التي تشير إلى مفاوضات منظمة التجارة العالمية والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

السيدة الجرف (مصر) (تكلمت بالإنكليزية): تود مصر أن تشكر ميسري المفاوضات الحكومية الدولية للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة على الجهود المشكورة التي بذلاها في محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الوثيقة، التي تُعرف بالنداء للعمل.

وكان من دواعي سرور مصر أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن هذه الوثيقة الهامة، لأننا نعلم تماماً أهمية عملنا المشترك لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، تماماً كما نبذل جهوداً مماثلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برمتها. ومع ذلك، تود مصر أن تشير إلى أننا، من أجل المضي قدماً بفعالية في هذا النداء الهام للعمل، يجب أن نضمن أن نفعل ذلك على أساس متين من الواقع. وفي هذا الصدد، نشير مع الأسف إلى أن الصيغة الواردة في الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ١٣ من الوثيقة الختامية المعروضة علينا، ألا وهي النداء للعمل، لا تفي بالدقة الوقائعية لهذا المعيار. ونشعر بالقلق إزاء الصيغة الواردة في الفقرة الفرعية (ز) التي تلمّح إلى أن قضية الأنواع الدخيلة المغيرة تقتصر على الأنشطة البشرية في المحيطات وفي الحياة البحرية. ونشير إلى أنه من الخطأ وقائعياً الحد من أسباب هذه الظاهرة بتلك الطريقة، عندما توجد أسباب أخرى منتشرة بنفس القدر ومزمنة أكثر منها، وعلى رأسها الأثر السلبي لتغير المناخ على البيئة البحرية.

ومن هذا المنطلق، تود مصر أن تُعرب عن التحفظ الكامل على الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ١٣ من النداء للعمل. ولا نعتبر الصيغة الواردة في الفقرة الفرعية (ز) صحيحة من حيث الوقائع، ولا هي تمثل موافقتنا على الالتزام بالعمل على أساسها في المستقبل. ونود أن نطلب أيضاً أن يصبح هذا التحفظ جزءاً من السجل الرسمي.

السيدة ميليكبيكيان (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): يود الوفد الروسي أن يعرب عن امتنانه لمنظمي المؤتمر ورئيسيه لما بذلوه من جهود لإجراء هذا الحدث الكبير بشأن هذا الموضوع الهام.

كما نود الإشارة إلى المساهمة التي قدمها رئيس الجمعية العامة ومكتبه، وكذلك منسقو العملية التفاوضية، وتحديدا الممثلان الدائمان للبرتغال وسنغافورة. لقد مكنتنا المناقشة التي جرت أثناء

المؤتمر من تناول طائفة من المسائل بشأن حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وحسن استخدامها من أجل التنمية المستدامة.

ونود أن نعلق على الفقرة الفرعية (ع) من الفقرة ١٣ من نداء العمل، الذي يتعلق بالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك. إننا لا نتفق تماما مع النهج المنصوص عليه. فنحن نرى أنه يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن المسألة حساسة جدا ومتعددة الأوجه. ولا توجد حلول سهلة يمكن أن تنطبق على جميع الحالات. وينبغي إجراء مناقشة بين الخبراء بشأن مسألة الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك داخل منظمة التجارة العالمية، وهي الهيئة ذات الصلة بهذا الموضوع. ويمكننا مواصلة مناقشة هذه المسألة في المحفل المناسب. ولذا فإن وفد بلدنا سينأى قليلا بنفسه عن تلك الصيغة في تلك الفرعية الخاصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف قبل اعتماد مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٧٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال.

البندان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/71/L.75)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا، المعنون ”أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي قدمه وفد البرازيل، معلم آخر بالغ الأهمية على الطريق إلى ٢٠٣٠. لقد وُضِع إطار المؤشرات العالمية بمقتضى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كوسيلة لرصد تنفيذ أهداف الخطة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩. وأثني، باسم الجمعية العامة بأكملها، على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة على جهودهم الهائلة في إعداد الإطار. فقد نجحوا في وضع إطار مؤشرات قوي ومرن وشامل بمساعدة المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. لقد وافقت اللجنة الإحصائية على الإطار في آذار/مارس، ثم اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أوائل حزيران/يونيه.

وسيساعد الإطار صانعي القرار مساعدة كبيرة في فهم التدخلات التي تنجح وتلك التي لا تنجح. إنه سيساعد المجتمع الدولي على تحديد البلدان أو المناطق التي تمضي قدما بموجب خطة ٢٠٣٠ وتلك التي تحتاج دعما إضافيا. كما إنه سيساعدنا جميعا على قياس ما نقيمه فعلا من أجل الوفاء بوعدنا بألا يتخلف أحد عن الركب، والأهم من ذلك، على ضمان المساءلة عن الالتزامات السامية التي جرى تعهد بها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولكي يكون الإطار ذي قيمة قصوى سيتعين أن يكون مصحوبا ببرنامج طموح لبناء القدرات وباعتماد أدوات جديدة ومبتكرة لدعم جمع البيانات ونشرها. لنعد أنفسنا وسواعدنا لما ينتظرنا.

فمع اعتماد مشروع القرار A/71/L.75، ومع نشر تقرير الأمين العام بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأسبوع الماضي، ومع المشاورات الجارية الرامية إلى مواءمة عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع أهداف التنمية المستدامة، ومع عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى

الأسبوع المقبل، يمكن اعتبار أن الهيكل العالمي اللازم لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتقدم في الاتجاه الصحيح. إنني أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار.

وأعطي الكلمة لممثل البرازيل ليعرض مشروع القرار A/71/L.75.

السيد دي أزيفيدو أراوجو فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تفخر البرازيل ويسرها جدا أن تعرض مشروع القرار A/71/L.75، المعنون ”أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ إلى الجمعية العامة لاعتماده. يتمثل الهدف الرئيسي من هذا النص في الاعتماد الرسمي لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وهو هيكل طوعي تقوده البلدان لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولطالما كانت البرازيل فاعلا نشطا في المناقشات بشأن التنمية المستدامة في الساحة المتعددة الأطراف. ففي العام ١٩٩٢، استضاف بلدنا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية – مؤتمر قمة الأرض. وقد أدت نتائجه الأساسية، في جملة أمور، إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي. وبعد عقدين، اجتمعت ١٨٩ من الدول الأعضاء وأكثر من ٣٠ ٠٠٠ من ممثلي المجتمع المدني في ريو دي جانيرو لمناقشة مستقبل التنمية المستدامة.

وقد اتفقنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، على أن تحقيق التنمية المستدامة التزام عالمي. ويتعين على البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء متابعة خريطة طريق محددة بغية تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وقد أطلق على خريطة الطريق هذه عندئذ، أهداف التنمية المستدامة. وقد تم الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة بعد سنتين من ذلك، في العام ٢٠١٤، بعد عملية حكومية دولية جامعة وشفافة. وبعد ذلك بسنة، تم إدماج أهداف التنمية المستدامة، وشكلت جوهر، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويمكن اعتبار اعتماد أهداف التنمية المستدامة الخطوة الأخيرة في بناء أول إطار إنمائي عالمي في تاريخ الأمم المتحدة. فهي توفر للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية كل المقاييس والمنهجيات لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهي مرنة من حيث طبيعتها وسيتم تحديث مضمونها دوريا ليعكس عالمنا المتغير.

وتعتز البرازيل برئاسة اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أثناء وضع إطار المؤشرات العالمية. ونحن نشعر بالامتنان للمشاركة البناءة من جميع الوفود التي جعلت هذا الإنجاز ممكنا. إن الأثر الإيجابي لأهداف التنمية المستدامة الذي يمكن الشعور به بالفعل ليس في حكوماتنا فحسب، بل وفي مجتمعاتنا، يبعث على الاعتقاد بإمكانية تحقيق عالم مستدام في السنوات المقبلة. ستبذل البرازيل قصارى جهدها لمواصلة الإسهام في جعل اقتصاداتنا ومجتمعاتنا ونظمنا الإيكولوجية مستدامة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/71/L.75.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.75؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.75 (القرار ٣١٣/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، أود أن أذكر الوفود بأنه، وفقا للمقرر ٤٠/٣٤، تقتصر التعليلات على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة آرييتا مونغويا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نرحب باتخاذ القرار ٣١٣/٧١ اليوم، لأن إطار المؤشرات

العالمية الوارد فيه يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام في جهودنا الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما قلتم بحق، سيدي الرئيس، نود أن نشيد باللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة على عملها وعلى عمل جميع الخبراء المعنيين. ونحيي قيادة البرازيل، ونود أن نطلب بشكل خاص، أن يجري في المستقبل دائما عند التفاوض بشأن هذه المسائل في هذه القاعة، إتاحة ما يكفي من الوقت لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء. وقد ساعدت مرونة البرازيل على ضمان اعتماد القرار في الجمعية بنفس الشكل كما كان الحال في اللجنة الإحصائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نؤيد هذا الحدث الهام للغاية، ونود ببساطة أن نؤكد رسميا ضرورة إتاحة مهلة كافية للدول الأعضاء في المستقبل لتمكينها من الاطلاع على مشاريع النصوص مسبقا، حتى يتسنى لها مناقشتها واعتمادها بتوافق الآراء.

السيدة مسمر مختار (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): ترحب سويسرا باتخاذنا اليوم للقرار ٣١٣/٧١، المعنون ”أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وتدعمه دعما كاملا. ويمنح القرار اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة ولاية واضحة حتى عام ٢٠٣٠. وتعتبره سويسرا خطوة هامة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واعتماد القرار لإطار المؤشرات العالمية أمر حاسم لمتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي. ولكن يتعين على اللجنة الإحصائية تنقيح المؤشرات كل عام، وإخضاعها لاستعراض شامل في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥.

إن قرار اليوم لا يشمل فحسب إطار المؤشرات العالمية ولكن العناصر الأخرى اللازمة لجمع البيانات المطلوبة لوضع جميع المؤشرات. فأولا، تحدد خطة عمل كيب تاون العالمية المتعلقة ببيانات التنمية المستدامة المجالات التي تتطلب استثمارات إضافية، وبذلك تمكّن الإحصائيين من تحديد الأولويات. ثانيا، يؤكد القرار أيضا على أن الإحصاءات والبيانات الرسمية الصادرة عن النظم الإحصائية الوطنية تمثل ركيزة أساسية لإطار المؤشرات العالمية. كما يقر بالحاجة إلى استخدام البيانات غير الرسمية عندما لا يكون غيرها متاحا. وفي رأينا، يتمثل العنصر الهام الثالث في وصفه للعلاقة بين الدوائر السياسية والأوساط الإحصائية، التي تتبادل المعلومات بانتظام كل عام، في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

في الختام، إننا نُسند، من خلال اتخاذنا لقرار اليوم، الدور القيادي اللازم لتنسيق جميع الأنشطة ذات الصلة على الصعيد العالمي إلى الدوائر الإحصائية الرسمية وإلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، التي تمثلها. وتشكل الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، التي ستُعقد خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، المرحلة القادمة من تلك العملية. وترحب سويسرا بفرصة العمل مع الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في سياق شرح الموقف عقب اتخاذ القرار ٣١٣/٧١.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ك) إقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

مذكرة من الأمين العام (A/71/936)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة، من خلال مقررها ٤١٩/٦٧ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، قد أقرت تعيين السيد موخيسا كيتويي أمينا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لولاية مدتها أربع سنوات، تبدأ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧. ويقترح الأمين العام، في الفقرة ٢ من مذكرته، إقرار

تعيين السيد موخيسا كيتوبي أمينا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة أخرى مدتها أربع سنوات، تبدأ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، وفقا لاقتراح الأمين العام، في إقرار تعيين السيد موخيسا كيتوبي أمينا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لولاية مدتها أربع سنوات، تبدأ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ك) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.